



قضية الجدار والقضية المصيرية؛

أسئلة حول موقع قضية الجدار على طريق التحرير

بون/نبيل شبيب

كذلك فإن الحديث عن أن السياسة هي «فن الممكن» صحيح في الأصل أيضاً، ولكن تحريفه في غالب الأحوال يكمن في أن التراجع بحجة استحالة تحقيق هدف ما، بات يتحوّل بدوره إلى قيد إضافي لممارسة العمل السياسي من أجل ذلك الهدف نفسه وسواء، وهنا تفقد كلمة «الممكن» مدلولها الأصلي خلال فترة وجيزة، وتحوّل إلى «التراجع المتواصل عن الممكن».

إن الحصول على تأييد أي جهة مقابل التخلي عن بعض الثوابت أو الأهداف البعيدة، يعني على أرض الواقع السياسي الحصول على تأييد فارغ المضمون والمفعول والنتيجة، إذ ما قيمة تأييد قوى الأرض كافة «للتخلي» عن المطالبة بالحصول على حق من الحقوق الثابتة والتخلي عن العمل من أجله، بل وتأييدها للبطش بمن يريد الاستمرار في المطالبة والعمل؟ أليس هذا ما أصبح عليه منطق التراجع والتنازل المتواصلين مقابل مثل ذلك «التأييد المزعوم»؟

لقد كانت الصفة الملازمة لسياسة من تحركوا تحت عنوان السياسة الواقعية في قضية فلسطين

في الوقت الحاضر، وحماسهم من قبل للتعامل معها عبر المحكمة الدولية، وكذلك الناقدون لهذه الخطوة، ينطلقون غالباً ممّا يعتبرونه هو «السياسة الواقعية»، التي قامت في قضية فلسطين بالذات على محاولة كسب تأييد دولي ما لصالح الجانب العربي والفلسطيني، وليس على الهدف بحد ذاته ولا على هذه الصياغة غبار، ولا اعتراض على العمل من أجله، إنّما لا بدّ بالمنظور الواقعي نفسه، أن يقتصر هذا التصوّر بالسؤال: ما الثمن الذي يقدمه الطرف العربي والفلسطيني «الرسمي» مقابل التأييد المرجو؟.. ثمّ ما هي نوعية هذا التأييد وما هي حصيلته بالنسبة إلى واقع مجرى الأحداث والتطورات؟.. وبتعبير آخر: ما الثمن الذي يجب تجنّبه دون التخلي عن الهدف نفسه؟..

إن السياسة الواقعية الحديثة تقوم على الأخذ والعطاء، هذا صحيح، ولكن في إطار ما يُسمّى «المواقف التكتيكية» و«الأهداف مرحلية»، وليس على صعيد ما يُسمّى «المواقف الاستراتيجية»، والثوابت والأهداف بعيدة المدى.

عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بنقل قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية، صدرت بعض الانتقادات التي ارتكزت على أن هذه الخطوة غير مجدية، فموقف المحكمة لن يوقف بناء الجدار، بينما أدى هذا التحرك السياسي - كما تقول تلك الانتقادات - إلى خسارة أصوات بعض الدول، لا سيّما الدول الأوروبية، ويتجدد الحديث حول الجدار الآن بصورة مركّزة تلتفت الأنظار، بعد أن صدر الموقف المنتظر من جانب محكمة العدل الدولية، وأكد مخالفة مسار الجدار للقانون الدولي.. ولكن ألا يعني ذلك في الوقت نفسه استصدار وثيقة دولية إضافية تقول بترحيب فلسطيني وعربي كبير، لو تبدّل مسار الجدار إلى ما وراء ما يُسمّى «الخط الأخضر» لأصبح متوافقاً مع القانون الدولي، انطلاقاً من اعتبار الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ هي (إسرائيل)!

لعبة «فن الممكن»

العاملون من وراء التركيز على قضية الجدار

